تقارير Green

الزكاة والضريبة · نوفمبر 2026

الزكاة والضريبة في السعودية: الفرق بين الزكاة وضريبة الدخل ومن يلتزم بكل منهما

دليل للتمييز بين الالتزامين للمنشآت في المملكة العربية السعودية

محتويات التقرير

ما ستجده في هذا التقرير

لماذا يُخلط بين الزكاة والضريبة؟ —
من يخضع للزكاة؟ 1
من يخضع لضريبة الدخل؟ 2
مقارنة بين الزكاة وضريبة الدخل 3
الشركات مختلطة الملكية 4
الأفراد: متى يدخل الشخص الطبيعي في نطاق الزكاة أو الضريبة؟ 5
التزامات لا يغيّرها الخضوع للزكاة أو للضريبة 6
تصحيح مفاهيم شائعة 7
الأسئلة الشائعة والمراجع —

الإجابة المختصرة

الزكاة وضريبة الدخل نظامان مستقلان تديرهما هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. تُفرض الزكاة على الأشخاص والمنشآت السعودية ومن يُعامل معاملتها من مواطني دول مجلس التعاون بنسبة 2.5% من الوعاء الزكوي، وتُفرض ضريبة الدخل بنسبة 20% من الوعاء الضريبي على حصص غير السعوديين في الشركات المقيمة وعلى غير المقيمين الذين يحققون دخلاً من المملكة. وقد تخضع الشركة الواحدة للنظامين معًا بحسب نسب ملكيتها، ولا يُعفي أيٌّ منهما من ضريبة القيمة المضافة.

تُستخدم عبارة «الزكاة والضريبة» كثيرًا كأنها التزام واحد، لأن الجهة المختصة واحدة ومواعيد الإقرار السنوي متقاربة. لكن لكل منهما نظام مستقل وأساس احتساب ونسبة مختلفة، والخطأ في تحديد النظام المنطبق يؤدي إلى إقرار غير صحيح من البداية.

يشرح هذا الدليل من يخضع للزكاة ومن يخضع لضريبة الدخل، ويقارن بينهما في الأساس النظامي والوعاء والنسبة، ثم يوضح معاملة الشركات مختلطة الملكية والأفراد، والالتزامات التي تبقى قائمة أيًّا كان النظام المنطبق.

لماذا يُخلط بين الزكاة والضريبة؟

تتولى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك جباية الزكاة وتحصيل ضريبة الدخل معًا، ويُقدَّم الإقرار السنوي في كلٍّ منهما خلال 120 يومًا من نهاية السنة، وقد تجمع الشركة مختلطة الملكية بين الالتزامين في السنة نفسها. هذا التقارب الإجرائي هو مصدر الخلط الشائع.

أما من حيث الأساس النظامي، فتخضع الزكاة لـاللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (1007) وتاريخ 19/8/1445هـ، والتي تسري على السنوات المالية التي تبدأ في 1 يناير 2024 أو بعده. وتخضع ضريبة الدخل لـنظام ضريبة الدخل ولائحته التنفيذية. ولكل نظام تعريفاته وقواعده في تحديد الوعاء والمصروفات والعقوبات.

1 من يخضع للزكاة؟

وفق الدليل العام للزكاة الصادر عن الهيئة، يشمل نطاق الزكاة الفئات الآتية:

- الشخص الطبيعي السعودي، أو الخليجي المعامل معاملته، المقيم في المملكة الذي يمارس نشاطًا بموجب ترخيص صادر فيها.
- المؤسسة الفردية المنشأة في المملكة والمملوكة لسعودي.
- الشركات المقيمة بقدر الحصص المملوكة لسعوديين أو خليجيين معاملين معاملتهم أو للجهات الحكومية.
- صناديق التمويل المرخصة من هيئة السوق المالية.
- حصص غير السعوديين في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، باستثناء الحصص المملوكة للمؤسسين غير السعوديين.

ولا يخضع السعودي غير المقيم للزكاة بموجب هذه الفئة. ويضع الدليل معايير للإقامة؛ فالشخص الطبيعي يُعد مقيمًا إذا كان له مسكن دائم في المملكة وأقام فيها 30 يومًا على الأقل، أو أقام فيها 183 يومًا على الأقل دون مسكن دائم. وتُعد الشركة مقيمة إذا أُسست وفق أنظمة المملكة، أو كان مركز إدارتها الرئيس فيها وفق الشروط المحددة.

2 من يخضع لضريبة الدخل؟

تحدد المادة الثانية من نظام ضريبة الدخل المكلفين بالضريبة، ومنهم:

- الشركة المقيمة عن حصص الشركاء غير السعوديين فيها.

- الشخص الطبيعي المقيم غير السعودي الذي يمارس النشاط في المملكة.
- الشخص غير المقيم الذي يمارس النشاط في المملكة من خلال منشأة دائمة.
- الشخص غير المقيم الذي يحقق دخلاً من مصادر في المملكة دون منشأة دائمة، وتُحصَّل الضريبة عليه غالبًا بطريق الاستقطاع.
- الأشخاص العاملون في مجال الاستثمار في الغاز الطبيعي، والعاملون في إنتاج الزيت والمواد الهيدروكربونية.

وتنص المادة السابعة على أن سعر الضريبة 20% من الوعاء الضريبي للشركات المقيمة عن الحصص غير السعودية، وللشخص الطبيعي غير السعودي المقيم الذي يمارس النشاط، ولغير المقيم الذي يمارس النشاط من خلال منشأة دائمة، وللمستثمرين في مجال الغاز الطبيعي. أما إنتاج الزيت والمواد الهيدروكربونية فيخضع لأسعار تتدرج من 50% إلى 85% بحسب حجم الاستثمارات الرأسمالية. ولا توجد في النظام نسبة مخفضة عامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

3 مقارنة بين الزكاة وضريبة الدخل

وجه المقارنة	الزكاة	ضريبة الدخل
الأساس النظامي	اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة (1445هـ)	نظام ضريبة الدخل ولائحته التنفيذية
الخاضعون	السعوديون ومن يعامل معاملتهم من الخليجيين، والحصص السعودية في الشركات المقيمة	حصص غير السعوديين في الشركات المقيمة، وغير المقيمين ذوو الدخل من المملكة
أساس الاحتساب	الوعاء الزكوي، ويُبنى على عناصر المركز المالي ونتيجة النشاط بعد الإضافات والحسميات	الوعاء الضريبي، وهو الدخل الخاضع للضريبة بعد خصم المصروفات الجائزة نظامًا
النسبة	2.5% للسنة الهجرية، وتُعدَّل بحسب عدد أيام السنة المالية	20% بوجه عام، ومن 50% إلى 85% لإنتاج الزيت والمواد الهيدروكربونية
موعد الإقرار السنوي	خلال 120 يومًا من نهاية السنة الزكوية	خلال 120 يومًا من نهاية السنة الضريبية

والفرق الجوهري أن الزكاة تُحسب على وعاء يغلب عليه طابع المركز المالي، فتتأثر بحقوق الملكية وبعض الالتزامات والأصول المحسومة، بينما تُحسب ضريبة الدخل على الربح الخاضع للضريبة، ويلتزم المكلف بها أيضًا بدفعات معجلة خلال السنة عند انطباق شروطها. لذلك قد تتحمل منشأتان متساويتان في الربح مبالغ زكاة مختلفة تمامًا.

4 الشركات مختلطة الملكية

إذا كانت الشركة المقيمة مملوكة لسعوديين وغير سعوديين، فإنها تُخضع حصة الملكية السعودية والخليجية المعاملة معاملتها للزكاة، وحصة غير السعوديين لضريبة الدخل. ويُحسب كل التزام على وعائه الخاص، لا على رقم واحد يُقسَّم بين الشركاء.

مثال توضيحي افتراضي: شركة مقيمة سنتها المالية هجرية، يملك السعوديون 60% منها ويملك شريك أجنبي 40%. بلغ وعاؤها الزكوي 3,000,000 ريال، ووعاؤها الضريبي المعدَّل 1,000,000 ريال.

الحصة	الوعاء المنسوب	النسبة	المبلغ
الحصة السعودية (60%)	1,800,000 ريال من الوعاء الزكوي	2.5%	45,000 ريال زكاة
الحصة الأجنبية (40%)	400,000 ريال من الوعاء الضريبي	20%	80,000 ريال ضريبة دخل

والأرقام للتوضيح فقط. وفي الواقع تحتاج الشركة إلى مراجعة سجل الشركاء وتغيرات الملكية خلال السنة والملكية غير المباشرة؛ إذ ينص الدليل العام للزكاة على أن حصص غير السعوديين في الشركات السعودية المختلطة التي تملك حصصًا في شركة مقيمة لا تُعامل معاملة الحصص السعودية.

5 الأفراد: متى يدخل الشخص الطبيعي في نطاق الزكاة أو الضريبة؟

يرتبط خضوع الفرد لأيٍّ من النظامين بممارسته نشاطًا، لا بمجرد امتلاكه دخلاً أو مالاً. فالسعودي المقيم الذي يمارس نشاطًا مرخصًا يدخل في نطاق الزكاة، والمقيم غير السعودي الذي يمارس النشاط في المملكة يدخل في نطاق ضريبة الدخل. ويضرب الدليل العام للزكاة مثالاً بشخص يؤجر عقارًا شخصيًا لا يتطلب ترخيصًا، وينتهي إلى أنه لا يخضع لجباية الزكاة بموجب اللائحة.

ولا يرد الموظف الذي يقتصر دخله على راتبه ضمن فئات المكلفين التي تعددها المادة الثانية من نظام ضريبة الدخل. ومن يجمع بين الوظيفة ونشاط تجاري أو مهني، أو يحقق دخلاً من المملكة وهو غير مقيم، يحتاج إلى مراجعة وضعه بحسب طبيعة النشاط والإقامة.

أما زكاة الفرد على أمواله الشخصية فهي عبادة يؤديها المسلم وفق أحكامها الشرعية، وتختلف عن الزكاة التي تجبيها الهيئة على النشاط التجاري وفق اللائحة، ولا يتناولها هذا الدليل.

6 التزامات لا يغيّرها الخضوع للزكاة أو للضريبة

تحديد النظام المنطبق على أرباح المنشأة لا يحسم بقية التزاماتها. فهناك ضرائب تُفرض على المعاملات بصرف النظر عن جنسية الملاك:

- **ضريبة القيمة المضافة:** بنسبة أساسية 15%، ويجب التسجيل فيها إذا تجاوزت التوريدات 375,000 ريال خلال 12 شهرًا، وفق دليل الهيئة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- **ضريبة الاستقطاع:** يلتزم بها الشخص المقيم عند دفع مبالغ لغير مقيم من مصدر في المملكة، ولو كانت المنشأة الدافعة خاضعة للزكاة بالكامل.
- **الفوترة الإلكترونية:** متطلب امتثال يرتبط بالتسجيل في ضريبة القيمة المضافة.

لذلك ينبغي أن تحدد المنشأة قائمة التزاماتها كاملة عند التأسيس وعند كل تغيير في الملكية أو النشاط، لا أن تكتفي بالسؤال عن الزكاة أو الضريبة.

7 تصحيح مفاهيم شائعة

المفهوم الشائع	التصحيح
الزكاة 2.5% من صافي الربح	تُحسب على الوعاء الزكوي بعد الإضافات والحسميات، لا على الربح مباشرة
ضريبة الشركات تتراوح بين 20% و30%	السعر العام في النظام 20%، مع أسعار خاصة لإنتاج الزيت والمواد الهيدروكربونية
المنشآت الصغيرة تستفيد من نسبة ضريبة دخل مخفضة	لا يتضمن نظام ضريبة الدخل نسبة مخفضة عامة مرتبطة بحجم الإيرادات
الشركة المملوكة لأجانب تدفع الزكاة	حصص غير السعوديين في الشركات المقيمة غير المدرجة تخضع لضريبة الدخل
الخاضع للزكاة لا يدفع أي ضريبة	تبقى ضريبة القيمة المضافة وضريبة الاستقطاع قائمتين متى تحققت شروطهما

الأسئلة الشائعة

أسئلة يطرحها العملاء

س ما الفرق الأساسي بين الزكاة وضريبة الدخل في السعودية؟

الزكاة تُفرض على الحصص السعودية والخليجية المعاملة معاملتها بنسبة 2.5% من الوعاء الزكوي، وضريبة الدخل تُفرض على حصص غير السعوديين وغير المقيمين بنسبة 20% من الوعاء الضريبي بوجه عام. ولكل منهما نظام مستقل وطريقة احتساب مختلفة.

س هل يمكن أن تدفع الشركة الزكاة وضريبة الدخل معًا؟

نعم، إذا كانت شركة مقيمة مختلطة الملكية؛ فتُحسب الزكاة على الحصة السعودية والخليجية، وضريبة الدخل على حصة غير السعوديين.

س هل تخضع حصص الأجانب في الشركات المدرجة للزكاة؟

وفق الدليل العام للزكاة، تخضع حصص غير السعوديين في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية للزكاة، باستثناء الحصص المملوكة للمؤسسين غير السعوديين.

س هل يخضع الموظف في السعودية لضريبة الدخل على راتبه؟

لا يرد الموظف الذي يقتصر دخله على راتبه ضمن فئات المكلفين التي يحددها نظام ضريبة الدخل. أما من يمارس نشاطًا تجاريًا أو مهنيًا إلى جانب وظيفته فيحتاج إلى مراجعة وضعه.

س هل ما زالت الهيئة تُسمى الهيئة العامة للزكاة والدخل؟

الجهة المختصة حاليًا هي هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وهي التي تصدر اللوائح والأدلة وتستقبل الإقرارات عبر بوابتها الإلكترونية.

المراجع الرسمية

1. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك: اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة (بالإنجليزية)
https://zatca.gov.sa/en/RulesRegulations/Taxes/Pages/ZakatRegulations.aspx
2. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك: الدليل العام للزكاة وفق اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة 1445هـ (بالإنجليزية)
https://zatca.gov.sa/en/HelpCenter/guidelines/Documents/Zakat-General-Guideline-Zakat-Collection-1445AH.pdf
3. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك: نظام ضريبة الدخل
https://zatca.gov.sa/ar/HelpCenter/guidelines/Documents/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%84.pdf
4. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك: ضريبة الدخل (بالإنجليزية)
https://zatca.gov.sa/en/Pages/IncomeTax.aspx

كيف يمكن أن تساعدك Green؟

تقدم Green خدمات الزكاة والضريبة للمنشآت، وتشمل تحليل هيكل الملكية لتحديد الحصص الخاضعة للزكاة والخاضعة لضريبة الدخل، واحتساب الوعاءين، وإعداد الإقرارات السنوية وتجهيز المستندات المؤيدة، والمتابعة مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. ويساعد تزويد الفريق بسجل الشركاء والقوائم المالية والإقرارات السابقة مبكرًا على معالجة الحالات مختلطة الملكية قبل انتهاء المهلة النظامية.

البريد الإلكتروني

info@greencpa.info

الهاتف

0545449989

المكتب

مركز الملك عبدالله المالي، الرياض

الموقع

greencpa.sa

هذه المقالة معلومات عامة للتوعية، ولا تغني عن مشورة مهنية مبنية على هيكل ملكية منشأتك ونشاطها، مع الرجوع إلى أحدث الأنظمة والأدلة الصادرة عن الهيئة.

© Green للمحاسبة والمراجعة والاستشارات المهنية · ترخيص الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين رقم 846